«الدستورية» تنتقل لمقر مجلس الأمة مجدداً لإعادة فتح صناديق دائرتين انتخابيتين

قررت المحكمة الدستورية امس الاربعاء الانتقال مجددا إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لإعادة فتح صناديق الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة واستخراج محاضر فرز الأصوات لانتخابات مجلس الأمة التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي. وحددت (الدستورية) اليوم الخميس موعدا للانتقال لمقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لتنفيذ المهمة المشار إليها.

وبينت المحكمة أن محاضر فرز الأصوات للدائرة الثانية هي محضر اللجنة الأصلية رقم 21 واللجان الفرعية التابعة لها.

وبخصوص الدائرة الانتخابية الثالثة ذكرت أنه سيتم استخراج محضر فرز الأصوات للجنة الأصلية رقم 17 واللجان الفرعية التابعة لها

«الميزانيات» تطالب الحكومة بإعداد كفاءات وطنية لإدارة المشروعات الإنشائية الكبرى بعد تنفيذها

رياض عواد

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا لمناقشة تقديرات توجيه (3) النفقات الرأسمالية –الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2022.

وقال رئيس اللجنة النائب د.بدر الملا في بيان صحفي إن نصيب المشاريع الإنشائية قدر بـ1.929.4 مليون دينار بنسبة 73.6% من إجمالي هذا الباب، فيما بلغت قيمة المشاريع غير الإنشائية 692.3 مليون دينار.

وأضاف أن عرض وزارة المالية قد احتوى على 6 أسس دراسة تقديرات النفقات الرأسمالية، منها الأولوية لمشاريع البنية التحتية ولمشاريع خدمات المناطق الاسكانية الجديدة مثل مدينة المطلاع وصباح الأحمد والخيران السكنية، مبيناً أن اللجنة طلبت في هذا الشأن إضافة أساس آخر متمثل بالأثر المالي لهذه المشاريع.

واوضح الملا أنه تبين للجنة وجود 11 مشروعا مدرجا في الميزانية تخص مستشفيات في مناطق متعددة في الدولة، المتمثلة في مستشفى جابر والجهراء.

وبين أن تشغيل تلك المستشفيات يترتب عليه التوجه للتعاقد مع جهات خارجية لإدارة هذه المنشآت وتضخم الإنفاق العام نتيجة لذلك.

وافاد أن اللجنة أكدت على ضرورة وضع الحكومة لخطة متكاملة ومتزامنة مع تنفيذ المشاريع الإنشائية الكبرى تمكن الدولة من إعداد كفاءات وطنية تدير هذه المشروعات بعد الانتهاء من إنشائها

اجتماع لجنة الميزانيات

«الأولويات» تستعجل تقارير اللجان عن القوانين ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

جانب من اجتماع اللجنة

أعلن رئيس لجنة الأولويات هشام الصالح عن استعجال اللجنة لكل القوانين ذات الصلة بدعم ومساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقال الصالح في بيان صحفي ' انطلاقا من إيمان لجنة الأولويات بتفعيل توصيات مجلس الأمة الصادرة في جلسته الخاصة المنعقدة يوم الثلاثاء 16/2/2021، وحتى لا تكون مجرد حبر على ورق، قامت لجنة الأولويات بمخاطبة اللجان المختصة بالقوانين ذات الصلة بدعم ومساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لإنجاز تقاريرها بشأن هذه القوانين في أسرع وقت حتى يتم إدراجها في جدول أعمال أول جلسة لمجلس الأمة'. وأوضح أن هناك عددا من الاقتراحات بقوانين قُدّمت في هذا الخصوص وهي 'قانون التعويضات الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقانون معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياتها.

الكندري يقترح تسجيل التحقيق بالصوت والصورة

عبدالكريم الكندري

قدم النائب عبدالكريم الكندري، امس، تعديلا على قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بإضافة مادة جديدة تنص على وجوب تسجيل التحقيق وكافة ومجرياته بالصوت والصورة.

أبو صليب يقترح زيادة المعاشات التقاعدية 90 ديناراً كل 3 سنوات

أعلن النائب سعود أبو صليب عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسع من القانون رقم (25) سنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، ونصت مواده على ما يلي:

المادة الأولى: يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الاقنون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي:

«تزاد المعاشات التقاعدية المستحقة من تاريخ العمل بهذا القانون كل ثلاث سنوات بواقع (90) دينارا شهريا».

المادة الثاني: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

سعود أبو صليب

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: مراعاة للفروقات الكبيرة التي حدثت بين رواتب موظفي الدولة وبين رواتب المتقاعدين أصحاب المعاشات الضئيلة والمحرومين من الزيادات المالية الذين يعانون من تكلفة الخدمات وجنون الأسعار ما يشكل أعباء مالية وتكاليف إضافية عليهم، حيث إن كثيرا منهم يعتمد كليا على المعاش التقاعدي.

ولما كانت الزيادة السنوية للمتقاعدين التي تطبق كل ثلاث سنوات تعد بسيطة جدا، ولا تواكب تكاليف المعيشة والتضخم السنوي في السلع والمنتجات والخدمات بصفة عامة، أعد هذا الاقتراح بقانون برفع قيمة الزيادة الحاصلة كل ثلاث سنوات بواقع (90) دينارا شهريا للمساهمة في تحسين الوضع المالي للمتقاعدين

الشاهين يدعو الحكومتين الكويتية والعراقية لاستنكار تصريحات رغد صدام حسين

قال النائب أسامة الشاهين إن عدم نسيان الأفعال المجرمة بمثابة وفاء لدماء الشهداء وتضحيات الصامدين والمهجرين من أوطانهم من كويتيين ومن شعوب المنطقة كلها.

وأعرب الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن استهجانه التصريحات التي أدلت بها رغد صدام حسين، مؤكداً أنه « أمر مؤسف أن تأتي في شهر فبراير الذي يستذكر فيه الكويتيون تحريرهم من الاحتلال العراقي الغاشم والتضحيات والدموع والآلام».

ودعا الشاهين الحكومتين الكويتية والعراقية إلى استنكار تلك التصريحات والاستمرار في التذكير بجرائم النظام العراقي السابق، حتى تتعلم الأجيال مدى بؤس الطغيان والاستبداد، ومدى الجرائم التي يمكن أن ينحدر إليها الطغاة والمستبدون.

ورأى أن تلك التصريحات هدفها هو إضفاء وجه إنساني على طاغية مجرم سفاك للدماء هتاك للأعراض بالقول إنه لطيف جدا وبعيد عن القسوة وعاطفي مع العراقيين ولا يحب الدم.

وقال الشاهين إن «كل سيرته ومسيرته خلاف ذلك تماما، سواء ما عمله مع العراقيين والمعارضين له داخل العراق أو ما فعله مع جيرانه والكويت واحدة منهم».

اسامه الشاهين

وأضاف « أيضاً ما فعله مع الشمال وتجربة الأسلحة الكيماوية عليهم أو ما فعله مع الجنوب وتجريف قرى وأراض هائلة وكاملة فقط للاختلاف معه في الرأي أو اعتراض أو احتجاجات على قراراته».

واعتبر الشاهين أنه حتى البيئة والجماد والطقس والتراب لم تسلم من جرائمه كما حصل في حرق أكثر من 700 بئر نفطية في الكويت وحدها.

واستغرب أنه بعد كل ملايين الثكلى والقتلى الجرحى والمفقودين والمنكوبين والمهجرين والمتضررين يأتي من يصفه بهذه الأوصاف البعيدة كل البعد عنه

من جهة أخرى أعلن الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة لتنظيم حملات اعلامية لتعزيز هوية الأسرة الكويتية والحفاظ على ترابطها.

وقال الشاهين في نص اقتراحه، حيث ان الأسرة تمر حالياً بتغيرات جذرية سريعة الوتيرة، وبناء على التصريحات الأخيرة لوزارة العدل ودراستها الميدانية وبيانات الإدارة المركزية للإحصاء، أن من المتوقع أن تصل حالات الطلاق إلى 8145 حالة عام 2022، وكشف المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي في تقريره السنوي عن حالات الطلاق والزواج بأن دولة الكويت احتلت المرتبة الأولى من حيث معدلات الطلاق، بحسب جمعية تمكين الأسرة الكويتية.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بشأن « تنظيم حملات إعلامية من خلال تليفزيون الكويت، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز هوية الأسرة الكويتية العربية والإسلامية، والحفاظ على تماسكها وترابطها

المطيري يحذر من استمرار الفساد المالي والإداري وعدم تحرك الحكومة لمعالجة الخلل

حذر النائب د.صالح المطيري من استمرار الفساد المالي والإداري، وعدم تحرك الحكومة لمعالجته، مؤكدا ان رئيس الوزراء والوزراء سيحاسبون على ذلك سواء استمر المجلس الحالي ام تم حله.

وقال المطيري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة إن هناك الكثير من الأسئلة تم ارسالها وتبين مكامن الخلل والفساد منها تساؤلات حول كثير من العقود في هيئة الصناعة، وأيضا تساؤلات عن فساد إداري متراكم في وزارة التربية.

وأضاف المطيري أنه أرسل أكثر من رسالة سياسية على مدى شهرين، مبيناً أن بعض الرسائل قرئت بطريقة صحيحة والبعض الآخر لم يتم الالتفات له.

وبين أن ما نراه اليوم عبارة عن قمة جبل الجليد، مؤكدا أن هناك فساداً مالياً وإدارياً استشرى في البلاد.

وقال» نحن أقسمنا وأنت يا سمو الرئيس أقسمت، ونحن هنا لنراقب ونشرع ونحاسب وأنت في محل مسؤولية جسيمة، وأحيانا نشفق لحالك ولكن بإذن الله نرى أنك تستطيع ان تمر من هذا المنعطف إن قرأت الرسالة بطريقة صحيحة».

واستعرض المطيري مجموعة من الأسئلة تمثل نموذجا من نماذج الفساد المالي والإداري، لافتاً إلى أن النموذج الأول في الهيئة العامة للصناعة حيث توجد كثير من التساؤلات حول العديد من العقود، مؤكداً أن هذه الأسئلة تبين مكامن الخلل ويجب أن تتحرك.

وبين أن هناك أسئلة أخرى عن فساد إداري متراكم في وزارة التربية، موضحاً أن هذا الكلام ليس موجها إلى رئيس الحكومة فقط بل إلى جميع الوزراء.

وأوضح «أن الجميع سوف يحاسبون من الله سبحانه وتعالى أولا ثم من أعضاء المجلس»، مضيفا انه «حتى لو تم حل مجلس الأمة أو تم تعليقه سوف يأتي رجال يدافعون عن حقوق العباد، وسيقسمون ويبرون بقسمهم

إدارات التدريب والمنظمات والمراسم بالمجلس تنظم برنامجاً تدريبياً لمجلس الشورى البحريني

جانب من البرنامج

نظمت إدارة التدريب في الأمانة العامة لمجلس الأمة وبالتعاون مع إدارة المنظمات البرلمانية الدولية وإدارة العلاقات العامة والمراسم امس برنامجا تدريبياً للعاملين بمجلس الشورى البحريني، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

واستعرض البرنامج الذي عقد تحت عنوان (مهارات صياغة التقارير البرلمانية – والدبلوماسية البرلمانية)، ماهية الدبلوماسية البرلمانية وطبيعة الممارسات العملية للشعبة البرلمانية وآلية كتابة التقارير والتعامل معها بالإضافة إلى آلية عمل موظفي المراسم والتشريفات في استقبال الوفود وكبار الشخصيات المشاركة في المؤتمرات.

وشارك في البرنامج التدريبي رئيسة قسم الشؤون العربية في إدارة المنظمات حصة الزامل ورئيس قسم المراسم والتشريفات بالتكليف محمد السند، والموظفة في إدارة التدريب سارة السبيعي، والموظف في إدارة التدريب سالم العدل

الحويلة يقترح إضافة ذوي الاحتياجات وربات البيوت إلى «التأمين الصحي على المتقاعدين»

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل المادة 2 من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، بإضافة شريحتين هامتين وهما ذوي الاحتياجات الخاصة وربات البيوت من المواطنات الكويتيات إلى القانون المذكور.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

مادة 1

يستبدل بنص المادة (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 المشار الية النص الآتي:

تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ربات البيوت، والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة، ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير.

مادة 2

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

دأبت الكويت على تقديم الرعاية الصحية للمواطنين وخاصة المتقاعدين إيمانًا بضرورة توفير هذه الرعاية للمحافظة على حياة وصحة الفرد والمجتمع، تطبيقًا لما نص عليه الدستور في المادة 11 منه من أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، لذلك صدر القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المتقاعدين.

وجاء قانون التأمين الصحي الخاصة بالمتقاعدين لرد الجميل لفئة المتقاعدين إلا أنه لا يشمل على شرائح هامة مثل ربات البيوت من المواطنات الكويتيات لا يقلن عطاء للوطن والمجتمع عن المتقاعدين وتقع على عواتقهن مسئولية تنشئة وتربية الأجيال الصاعدة تنشئة قويمة وسليمة وليس بمقدورهن تحمل تكاليف العلاج الباهظة خاصة مع تقدم السن، وكذلك شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يمثلون شريحة مهمة بالنسبة لمجتمع الكويت حيث يوجد عدد كبير من الاسر التي لديها معاقون وهو ما يتطلب تضافر الجهود لخدمة هذه الشريحة وذويهم.

لذا رؤي التقدم بهذا الاقتراح بقانون لإضافة الشرائح المذكورة الى القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين